http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1838) السنة السابعة - الاحد (4) تموز 2010

تقرير المفتش العام لمؤسسة السجناء السياسيين

وثائق مزورة وقضايا فساد مالي وإداري وانتحال لصفة مسجون أو معتقل

□ بغداد / قيس عيدان

كشف التقرير السنوي الصادر عن مكتب المفتش العام في مؤسسة السجناء السياسيين عن (٤٦) وثيقة دراسية مزورة قدمت الى المؤسسة من قبل العاملين فيها ابرزها وثيقة لموظف كبير سابق في المؤسسة ومدراء مكاتب بعض المحافظات، فيما يجري التدقيق حاليا في (٦٠٤) وثائق اخرى بانتظار صحة صدورها أو عدمها من قبل الجهات ذات العلاقة ..

المفتش العام اسماعيل ابراهيم خصّ (المدى) بنسخة من التقرير السنوي. مؤكدا :ان العام الحالي ومايعمل عليه المكتب هو التحري عن العديد من حالات التزوير التي قدمت من قبل اشخاص ادعوا انهم سجناء اومعتقلون سياسيون وتمت المصادقة عليهم.

و اكد التقرير: ان عدد قضايا الفساد التي احيلت الى النزاهة بلغت (٤٨) قضية ما بين تزوير واختلاس واحتيال ورشوة.

التقرير أظهر مدى تعرض المفتش العام والموظفين في المكتب الى العديد من التهديدات التي وردت اليهم نتيجة قيام المكتب باجراء التحقيقات الادارية واكتشاف الكثير من حالات الفساد، والعديد من الشهادات الدراسية المزورة، وكذلك فيما يتعلق بتدقيق اضابير السجناء والمعتقلين السياسيين التي تبين من خلالها وجود العديد من المستمسكات والمستندات المزورة التي تم الاستناد اليها في المصادقة على اسماء هؤلاء واعتبارهم سجناء ومعتقلين سياسيين. وقد تم اشعار الجهات العليا بهذه التهديدات.

وشخص التقرير عدداً من الظواهرالسلبية المكتشفة لاداء عدد من دوائر المؤسسة اذ لوحظ ان اغلب مكاتب المؤسسة لم يصدر امر اداري بفتحها او تشكيلها وعدم وجود هيكل تنظيمي وادلة وصف وظيفي في المؤسسة بالاضافة الى ضعف خبرة وكفاءة غالبية موظفي المؤسسة.

واشار التقرير ايضا الى تضمين واسترداد اكثر من ٢٥٦ مليون دينار فى القضايا التى يتحقق بها من مجموع اكثر من ٥٦٢ مليون دينار يحقق فيها، فيما تم تشخيص العديد من القضايا والمشاكل التى يتعرض لها المستفيد من المنحة المقررة حيث لوحظ ان هناك ضعفاً فى اجراءات تسليم مبالغ المنحة المالية المخصصة للسجناء السياسيين .

كما اوصى التقرير باعادة النظر بقانون المؤسسة ومحاولة تصحيح بعض المشاكل التي وردت في هذا القانون والتي من بينها اعادة النظر بأهداف المؤسسة وصياغتها بصورة علمية وواقعية اكثر وكما هومؤشر في الفقرة الخاصة بتقييم اداء المؤسسة.

واوصى التقرير ايضا،باهمية النظر بتشكيلة مجلس الرعاية ومهامه وادواره، والتأكيد على دور المجلس في رسم السياسات العامة للمؤسسة ومتابعة وتقييم الاداء بدلا من التدخل في تفاصيل العمل اليومية البسيطة، والتركيز بشكل اكبر على الدور الرقابي للمجلس حيث لوحظ وجود ضعف كبير في هذا الجانب ، وان اغلب قرارات مجلس الرعاية تتعلق بالجوانب الادارية والمالية، والتي من المفترض ان تقع على عاتق الدائرة الادارية في المؤسسة.

وضرورة اعادة النظر بالفقرة الخاصة بموظفي المؤسسة من ناحية حصرها فقط بالسجناء السياسيين، حيث ان هذا الامر يشكل عقبة كبيرة امام تطور عمل المؤسسة، وخصوصا في حال عدم توفر الاختصاصات والمؤهلات المطلوبة للعمل بين السجناء السياسيين بالاضافة الى قلة خبرة اغلب السجناء السياسيين في مجال العمل الحكومي بسبب قضائهم لسنوات طويلة في السجن والاعتقال وعدم تواصلهم مع متطلبات العمل.كما اوصى التقرير باعادة النظر في هيكلية المؤسسة لوجود تضارب في المهام وعدم توافق بين مهام بعض الاقسام وتسمياتها والدوائر الملحقة بها ،فيما اوصى ايضا بضرورة اعداد خطة عمل استراتيجية للمؤسسة للسنوات القادمة على ان يتم اعداد هذه الخطة من قبل خبراء مختصين في هذا المجال، بدلا من الاعتماد على الاجتهاد الشخصي في تسيير العمل، وان عدم امتلاك المؤسسة لخطة استراتيجية سيؤثر سلبا وبشكل كبير على استمرارية عمل المؤسسة وديمومته في المستقبل.

وتفعيل الفقرات الخاصة بالاستثمار، واعداد خطة رصينة لاستثمار اموال المؤسسة، وباسرع وقت لان استمرار اعتماد المؤسسة على المنح الحكومية سيقلل من فرص استمرارية عملها وديمومته في المستقبل القريب والبعيد، لذلك يوصي التقرير بأهمية وضرورة اعداد خطة استثمارية للمؤسسة والعمل على تطبيقها، وان وجود هكذا خطة من الممكن ان يساهم في تحقيق عدد من الفوائد والتي من بينها ايجاد مصادر تمويل ثابتة للمؤسسة تساعدها على تقديم خدمات افضل للمشمولين بخدماتها، وايجاد فرص عمل جديدة للسجناء السياسيين، بدلا من مجرد القيام بتعيينهم على ملاك المؤسسة و تقديم منح نقدية لهم وتوفير مبالغ كبيرة لميزانية الدولة وخصوصا عند اعتماد المؤسسة على استثماراتها الخاصة بدلا من تحميل ميزانية الدولة مبالغ كبيرة كل سنة وهذه المبالغ تستهلك ولا تستثمر واوصى التقرير بضرورة اعادة النظر بهيكلية وطريقة عمل اللجنة الخاصة لضمان ادائها لدورها بشكل افضل.

التقرير اظهر ايضا ان من اهم القضايا التى قام مكتبنا وبالتعاون مع شعبة العمليات الخاصة في هيئة النزاهة وباشراف مكتبنا ضبط الكثير من حالات الرشاوى والتزوير، وقد تم العثور بالفعل على هويات مزورة قدمت الينا باعتبارها صادرة من جهات حكومية مهمة.

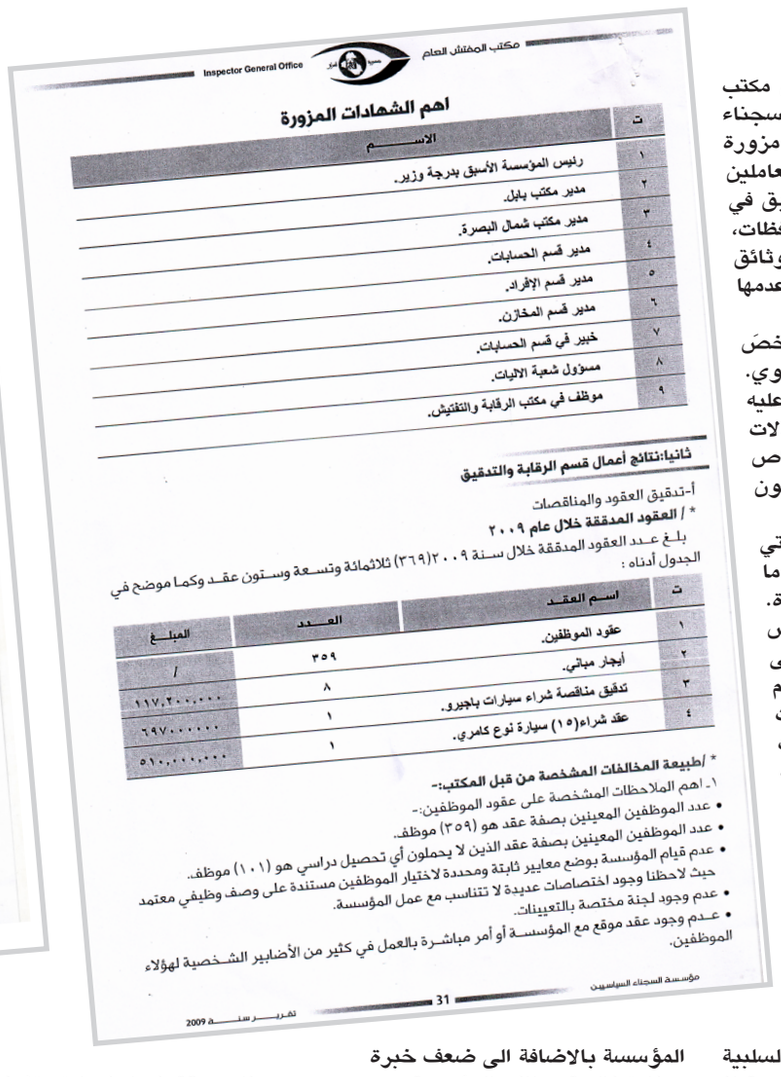

مكتب المفتش العام
Inspector General Office

اهم الشهادات المزورة

ت	الاسم
١	رئيس المؤسسة الأسبق بدرجة وزير.
٢	مدير مكتب بابل.
٣	مدير مكتب شمال البصرة.
٤	مدير قسم الحسابات.
٥	مدير قسم الإفراد.
٦	مدير قسم المخازن.
٧	خبير في قسم الحسابات.
٨	مسؤول شعبة الاليات.
٩	موظف في مكتب الرقابة والتفتيش.

ثانيا:نتائج أعمال قسم الرقابة والتدقيق

أ-تدقيق العقود والمناقصات

* / **العقود المدققة خلال عام ٢٠٠٩**

بلغ عدد العقود المدققة خلال سنة ٢٠٠٩(٣٦٩) ثلاثمائة وتسعة وستون عقد وكما موضح في الجدول أدناه :

ت	اسم العقد	العدد	المبلغ
١	عقود الموظفين.	٣٥٩	/
٢	أيجار مباني.	٨	١١٧,٢٠٠,٠٠٠
٣	تدقيق مناقصة شراء سيارات باجيرو.	١	٦٩٧,٠٠٠,٠٠٠
٤	عقد شراء(١٥) سيارة نوع كامري.	١	٥١٠,٠٠٠,٠٠٠

* /**طبيعة المخالفات المشخصة من قبل المكتب:-**

١-اهم الملاحظات المشخصة على عقود الموظفين:-

- عدد الموظفين المعينين بصفة عقد هو (٣٥٩) موظف.
- عدم قيام المؤسسة بوضع معايير ثابتة ومحددة لاختيار الموظفين مستندة على وصف وظيفي معتمد حيث لاحظنا وجود اختصاصات عديدة لا تتناسب مع عمل المؤسسة.
- عدم وجود لجنة مختصة بالتعيينات.
- عدم وجود عقد موقع مع المؤسسة أو أمر مباشرة بالعمل في كثير من الأضابير الشخصية لهؤلاء الموظفين.

مؤسسة السجناء السياسيين 31 تقرير سنة 2009

القضية العاشرة :-

اللجنة التحقيقية المشكلة بموجب الأمر الإداري ذي العدد (٥٥١) في ٢٠٠٩/٦/٢٤ للتحقيق في موضوع فقدان بعض أجهزة الموتورلا العائدة للمؤسسة وعدم معرفة مصيرها , حيث تبين للجنة التحقيقية عدم وجود مستندات إدخال وإخراج مخزني لأجهزة الموتورلا التي تم شراؤها سابقاً للمؤسسة وعدم وجود آلية سليمة لتنظيم عملية الاستلام والتسليم لها , إضافة إلى عدم وجود البعض منها لدى الأشخاص المخولين إضافة إلى فقدان العديد منها وعدم معرفة مصيرها نهائياً, حيث تم على اثر ذلك إحالة الملف إلى هيئة النزاهة لاستكمال الإجراءات التحقيقية من قبلها وإحالة الملف كذلك إلى لجنة التضمين الدائمية في المؤسسة ولازالت الإجراءات مستمرة في القضية.

٢/ عدد القضايا الفساد التي احيلت الى هيئة النزاهة حسب أنواعها :

ت	نوع القضية	العدد
١	تزوير	٣٣
٢	إهمال	٤
٣	اختلاس	٥
٤	احتيال	١
٥	رشوة	١
٦	أخرى	٤
	المجموع	٤٨

شكل رقم (2) مخطط تصنيف قضايا الفساد التي أحيلت إلى هيئة النزاهة حسب أنواعها

مؤسسة السجناء السياسيين 27 تقرير سنة 2009

شرطة البصرة تعثر على نوع جديد منها

المخدرات تتسلل الى البلاد بثمن باهظ

□ بغداد / المدى

منذ سنوات وخطر المخدرات يلوح في افق البلاد تارة على انها ممر "رئيس" للتجار، وانضمام المزيد الى قافلة المتعاطين تارة اخرى.

الاجراءات الرسمية حتى اليوم لم تزل تقتصر على "الاحتراز الامني" والمتمثل بملاحقة خيوط التجارة والتعاطي، دون ان تفعل الدولة، بحسب خبراء ومختصين، برامج التوعية والتثقيف.مؤشرات تفاقم خطر المخدرات برزت امس السبت حين عثرت الشرطة على ما اسمته "نوعا جديدا" من المخدرات.

ويتميز هذا النوع من المخدرات بتركيزه العالي وثمنه الباهظ. وبحسب الشرطة فانه يسمى "كريستال" ويبلغ ثمن الغرام الواحد منه ١٠٠ الف دينار عراقي.

قائد قوات الشرطة في البصرة اللواء الركن عادل دحام قال للصحفيين امس ان أسلوب تهريب المادة الجديدة يختلف عن الأساليب التقليدية إذ تتم تعبئتها في أكياس صغيرة الحجم توحي بأنها مواد طاردة للرطوبة وترفق مع البضائع والسلع الاستهلاكية المستوردة.

بيد ان دحام اكد أن المادة لا تستهلك محلياً وإنما يتم تهريبها من دولة مجاورة للعراق ومنه إلى دولة مجاورة أخرى. ونظرا لعدم تعامل الشرطة العراقية مع هكذا نوع من المخدرات فانها أرسلت عينات من المادة المكتشفة إلى مختبرات وزارة الصحة في بغداد من أجل تحليلها للتعرف على مكوناتها وسر ثمنها الباهظ. اكتشاف النوع الجديد في البصرة جاء بعد ايام من العثور على كمية من المخدرات في منطقة سفوان الحدودية مع الكويت. الشرطة كانت قد قالت في وقت سابق انها تمكنت من ضبط سبعة كيلوغرامات من المخدرات معبأة بـ١٤ كيسا ومخبأة في صندوق حديدي بسفوان. وتقول تقارير صحفية ان عمليات تهريب المخدرات تكثر في المحافظات الجنوبية عبر الحدود المشتركة مع ايران، إذ تأخذ طريقها بعد ذلك الى السعودية والكويت.

ويرى وزير الصحة صالح الحسناوي ان العراق أصبح يواجه تهديدات خطيرة من احتمال انتشار آفة المخدرات بين شرائح المجتمع، مشيراً الى ان احصاءات الأمم المتحدة تؤكد ان العراق أصبح بعد حرب عام ٢٠٠٣ من اهم وابرز منافذ وممرات تهريب المخدرات في العالم، نظراً لإمتلاكه موقعاً استراتيجياً، وما تحيطه من دول تزرع المخدرات وتتاجر بها، فضلاً عن دول اخرى توجد فيها أسوق استهلاكية رائجة لتلك المواد.

الحسناوي قال ان العراق اصبح في خطر من انتشار محتمل للمخدرات بحسب تأكيدات الدراسات والبحوث المختصة التي تشير الى ان اي بلد يكون منفذا للمخدرات لابد وان يستهلك ما مقداره ١٠٪ من تلك المادة في داخله.

وقد تكون وزارة الصحة ادركت حجم الخطر الذي يحيق بالمجتمع، حين واضبت على عقد بعض الندوات لتعريف الرأي العام بخطواتها الاحترازية.

الاسبوع الماضي كانت ندوة الوزارة متزامنة مع اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، وقال مسؤولون فيها ان افة المخدرات التي اخذت تظهر في البلاد نتيجة انفتاح المجتمع وحركة الوافدين اليها من دول الجوار التي تعد مركزا لانتاج المخدرات، فضلا عن سعي الوزارة وجهات اخرى لتفعيل القوانين الخاصة بمكافحة المخدرات ورعاية المدمنين. وعلى الرغم من ان المخدرات في البلاد تبدو مشكلة صغيرة كما وصفها المختصون بيد ان تقويض المشكلة يتطلب بذل جهود من قبل الجانب الرقابي لرصد المتجاوزين المتخذين من العراق ممرا تجاريا لمرور بضائعهم.

وطالب مختصون بتفعيل الاجراءات القانونية لمكافحة تعاطي وتهريب المخدرات في العراق. بيد ان هؤلاء يرون ان تعاطي المواد الخطيرة من المخدرات كالأفيون والهيروين والكوكايين والحشيشة لم تصل الى نسب مقلقة داخل المجتمع العراقي، مشيرا الى ان احصاءات العام الماضي رصدت حالة ادمان واحدة بالمواد المخدرة الخطيرة في عموم العراق، وان بقية الحالات توزعت بين الادمان على الادوية والعقاقير المهدئة المنتشرة بكثرة بين الشباب.

تضامناً مع (المدى)

حقوقيون وسياسيون: الدعوى سابقة خطيرة ومن حق المدى المطالبة بتعويضات

□ بغداد / المدى

لاتزال القضية التي رفعها المدعي العام ضد صحيفة المدى تستأثر باهتمام رجال القضاء وايضا بتضامن الاعلاميين الذين اعتبروها جزءاً من الحملة ضد الاعلام الليبرالي الحر والذي تشكل المدى جزءاً مهما منه.

حرية الصحافة ودور الحكومة في تشريع قوانين تضمن للصحفيين الامان كانت جزءاً من التقرير السنوي الذي اصدره مركز الحريات الصحفية، والذي اشار فيه الى ان حرية الصحافة في العراق تمضي صوب منزلق خطير، بعد ان فقدت معاييرها وحريتها بسبب غياب القوانين وعدم اتخاذ تدابير عاجلة او حتى بطيئة من قبل السلطات لحماية ارواح العاملين في هذا المجال والحفاظ على انسيابية حركة الاعلام والصحافة في البلاد.

وقالت الجمعية في تقريرها السنوي الذي صدر مؤخرا «إن العمل الصحافي في العراق ما زال من أخطر الأعمال على المستوى المحلي، محملة الحكومة والسلطات التشريعية في البلاد مسؤولية تدهور العمل الصحافي وما يتعرض له الصحافيون من مخاطر وتجاوزات على حقوقهم من قبل جهات مختلفة. ووفقا للتقرير، اكدت المنظمة أن ما يزيد من فرص الخطورة وتعقيد العمل الصحافي في العراق ما يتعرض اليه العاملون في الصحافة من ملاحقة واعتقالات ومقاضاة بدعاوى كيدية، وعلى نحو متواتر يثير القلق، الامر الذي ينعكس سلبا بالتأكيد على حرية الرأي والتعبير وعلى انسيابية حركة الاعلام والصحافة وبما يجعل حرية الصحافة في العراق تمضي صوب منزلق خطير ودعت الجمعية السلطات المختلفة في العراق من اجل التحرك سريعا وبشكل عاجل لتشريع قوانين تضمن حرية الصحافة والاعلام.

فيما اكد العديد من السياسيين والاعلاميين ضرورة اصدار تشريعات جديدة تواكب التحول الديمقراطي مؤكدين على ان هذه المهمة تقع على عاتق الحكومة الجديدة التي ستتشكل قريبا ، مطالبين السلطات القضائية ان تتحرى الدقة في رفع القضايا على الاعلام ، لان الدستور كفل حرية التعبير.

القيادي في الائتلاف الوطني العراقي وعضو التحالف الوطني قيس العامري استغرب من احالة المدى للقضاء عن خبر ماخوذ من احدى الوكالات معتبرا ان هذه المسالة خطيرة لاننا في العراق الجديد مع حرية التعبير ونشر المعلومات التي لاتضر بمصلحة وامن الوطن (واوضح العامري في تصريح (للمدى): ان السلطات القضائية ان تحاسب راديو (سوا) المعروف في العراق والمعتمد لدى الكثير من وسائل الاعلام، مبينا ضرورة ان تطلب المحكمة خبراء اعلاميين وان يقرأ الخبر المنشور في صحيفة (المدى) وان وجدوا تحريفاً في الخبر فتحاسب (المدى)، وان لم يجدوا فلا يحق لاي طرف رفع دعوى قضائية.

فيما دعت القيادية في التحالف الكردستاني وعضوة ائتلاف الكتل الكردستانية تانيا طلعت محكمة استئناف المثنى ان تحاسب جميع الصحف التي نشرت الخبر وليس (المدى) فقط.

وقالت طلعت في تصريح (للمدى) ان هناك قضايا كثيرة على الدولة الانتباه اليها ومنها اقرار قانون حماية الصحفيين الذي لم يتم تمريره في البرلمان السابق، مضيفا ان المخاطر التي يتعرضون والانتهاكات التي تحصل بحقهم لا تخدم العراق الجديد.

الى ذلك قال عبد الحليم الرهيمي رئيس هيئة امناء شبكة الاعلام سابقاً ان هناك قاعدة تؤكد ان اي وسيلة اعلامية تنقل خبراً عن وسيلة اعلامية اخرى الاولى تتحمل مسؤولية الخبر، مبينا انه يفترض ان تقام الدعوى على الناشر الاول.

من جانب اخر قال الخبير القانوني عبد اللطيف الساعدي ان الدستور العراقي اكد احقية حرية التعبير الاعلامي، مبينا ان اي دعوى ترفع على طرف معين يجب اثباتها بأدلة.

واوضح الساعدي في تصريح (للمدى) امس السبت: ان جميع الدساتير العراقية اكدت حرية التعبير الاعلامي وان للحرية حدوداً، مضيفا ان اي دعوى قضائية ترفع بحاجة الى اثباتات وادلة قانونية، مبينا انه بعد المرافعة الاولى تطلب ادلة للتأكد من احقية الدعوى.

فيما اكد المحامي كريم التميمي انه لا يحق لاي طرف رفع دعوى قضائية على وسيلة اعلامية بسبب نشرها خبراً صادراً من جهة حكومية.

وقال التميمي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس: يحق لوسائل الاعلام كافة ان تنشر خبراً صادراً من جهة حكومية بدون اضافة او تحويل معنى مضمون الخبر، مبينا أنه يحق لجريدة المدى ان ترفع دعوى مدنية للمطالبة بأي ضرر يصيبها من خلال رفع الادعاء العام لمحكمة استئناف المثنى دعوى يصيب بها ضرر للجريدة. وبشأن قوانين القضاء الذي يعمل وفق انظمة النظام السابق، اوضح التميمي: ان القوانين الحالية تغير بقانون والتعليمات تغير بتعليمات ان كانت مضرة بالوقت الحالي.

تحول في حوارات الفرقاء

هل انحسرت فرص تشكيل حكومة "الجميع"؟

□ بغداد / المدى

يجمع مراقبون سياسيون ان تحولا طرأ الاسبوع الماضي على حوارات الفرقاء السياسيين في ما يتعلق بتشكيل الحكومة، قد يؤدي الى انحسار فرص تشكيل حكومة يشترك فيها الجميع.

ويستند هؤلاء الى ان طبيعة التفاهمات الثنائية الجديدة تعني، في ما تعني، تقاسم السلطة بين فريقين دون غيرهما على اساس تفاهمات تنحصر بينهما، وفي أفضل الاحوال تقديم عرض بالمشاركة قد لا يرضي الاخرين.

وفي هذه الغضون يستبعد مراقبون ان يتم التوصل الى حل بشأن ازمة رئاسة الحكومة خلال الايام العشرة المتبقية لعقد جلسة البرلمان وانتخاب رئيسي الجمهورية والبرلمان.

وتؤكد طبيعة الحوارات الجارية ان الوقت المتبقي للجلسة المقبلة للبرلمان غير كاف للتوافق والتواصل بشأن رئيس للحكومة المقبلة.

العمر الدستوري للجلسة المفتوحة للبرلمان ينتهي في الثالث عشر من الشهر الحالي والتي يتوجب فيها انتخاب رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس البرلمان ونائبيه.

وفد ائتلاف القوى الكردستانية تداول مع رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، بشأن الحكومة القادمة ورغبة الطرف الكردستاني في لعب دور لتقريب وجهات نظر الأطراف السياسية المختلفة.

ويبدو ان الطرفين متفقان على ضرورة الاسراع بتشكيل حكومة شراكة وطنية، فيما يواصل الكردستانيون الرغبة في لعب دور بتقريب وجهات النظر بين الكتل السياسية.

وكان قادة كتلة العراقية ناقشوا نتائج المفاوضات مع الكتل السياسية والمهلة الدستورية لاختيار رئيسي مجلس النواب والجمهورية. اياد علاوي رئيس الكتلة وطارق الهاشمي واسامة النجيفي وعدد اخر من قادة العراقية، عقدوا اجتماعا امس الاول وناقشوا المهلة التي حددها الدستور واتخاذ القرار المناسب بصددها. الاجتماع ناقش كذلك نتائج المفاوضات التي جرت مع مختلف الائتلافات، اضافة الى تحديد المواضيع والمسائل التي ستطرح في لقاءات تجري هذا الاسبوع مع شخصيات رفيعة المستوى ستزور بغداد. وبحسب مصادر مطلعة أبلغت "المدى" ان اللجنتين التفاوضيتين لائتلاف "العراقية" و"دولة القانون" عقدا جولة مباحثات امس السبت.

ومن المتوقع ان يعقب هذا الاجتماع لقاءات واجتماعات مع الائتلاف الوطني والقوى الكردستانية.

يذكر ان لقاء جمع قيادتي القائمتين على رأسهما اياد علاوي زعيم العراقية ونوري المالكي زعيم ائتلاف دولة القانون، الثلاثاء الماضي، تم الاتفاق خلاله على تكثيف اللقاءات بينهما.

بيد ان الوقت القصير المتبقي على المهلة الدستورية وصعوبة التوصل الى اتفاقات متسلسلة بشأن تشكيل الحكومة يجعل الافتراض بان توصل اللجان التفاوضية الى حلول سريعة امر بعيد عن الواقع نسبيا.

وأثار التقارب الاخير بين قائمتي العراقية ودولة القانون، على خلفية زيارة المالكي لعلاوي الاخيرة، موجة من التصريحات، فسرها البعض بتحرك البوصلة السياسية نحو تحالف قد يكون بين دولة القانون والعراقية بعيدا عن التحالف الوطني المعلن عنه اصلا بين الائتلاف الوطني ودولة القانون، في وقت تزداد فيه هوة ابتعاد دولة القانون عن الوطني، حيث اشار الوطني وعلى لسان القيادي محمد البياتي في وقت سابق لوكالة اكانيوز الى ان "إصرار دولة القانون على مرشحها الوحيد نوري المالكي سيؤدي إلى كارثة سياسية في البلاد".

ورغم ذلك فان تقارير صحفية تشير الى ان الحوارات بين دولة القانون والعراقية بدأت حتى قبل توقيع الاندماج في التحالف الوطني، مشيراً الى ان الاعلان عن تلك الحوارات تم من قبل بعض القادة في القائمتين. غير ان مراقبين ومحللين سياسيين يرون ان الاتفاق على ان تكون الحكومة قائمة على اساس شراكة الجميع فيها، وفق استحقاقات انتخابية واخرى تستند الى معايير النزاهة والكفاءة، سيكون عاملا حاسما في حل الازمة والالتفات سريعا نحو تخفيف حدة التوتر في الشارع الذي يلتهب من رداءة الخدمات والفراغ السياسي والدستوري.

في المقابل فان الصيغ التحالفية تجابه بانقسامات حول الاتفاق بشأنها او الاعتراض عليها. فتحالف اي كتلتين دون البقية سيعرض المشهد السياسي الى نوع من الاختلال، اذ يرى المراقبون انه لو تم تحالف "العراقية" و"دولة القانون" فانهما سيتعرضان الى ضغوطات كبيرة من باقي الكتل السياسية التي وضعت لها سقف مطالب، معينا يمكن ان لا يتحقق قسم كبير منها لو تم هذا التحالف.

وهذا الافتراض سينطبق على جميع الحلول الثنائية – ان صح القول – في ما لو تحققت، اذ انها تعني استبعاد طرف او اكثر من مشهد الحكومة.

"الكردستاني" ينفي رفع سقف مطالبه وقانوني يؤكد ضرورة تنفيذ المادة ١٤٠

□ بغداد / الوكالات

نفى ائتلاف الكتل الكردستانية امس السبت استغلاله للخلافات السياسية القائمة بين الكتل السياسية في اطار تشكيل الحكومة، وبالتالي رفع سقف مطالبه السياسية، فيما أكد خبير قانوني أن المادة ١٤٠ من الدستور لايمكن وصفها بأنها مادة انتهت دستوريا.

وقالت عضو الائتلاف آلاء طالباني لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إن "وفد ائتلاف الكتل الكردستانية الذي اجرى مفاوضات في بغداد لم يتطرق الى المناصب أو الاستحقاقات الانتخابية بل ان الحديث بمجمله ناقش تشكيل حكومة شراكة وطنية والالتزام بالمواد الدستورية التي تتضمن المادة ١٤٠".

وأوضحت الطالباني أن "جميع المناقشات لم تخرج من اطار المجاملة"، مبينة أن "الائتلاف الكردي لايزال يقف على مسافة واحدة من جميع الكتل السياسية، ولم يبد تحفظات على اي مكون".

وكان وفد ائتلاف الكتل الكردستانية قد أجرى في بغداد منذ منتصف حزيران الماضي عدة لقاءات مع الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات التي جرت في السابع من آذار الماضي، بغية الوصول الى تفاهمات تمهد الطريق أمام تشكيل الحكومة المقبلة.

ولم تصدر لغاية الآن تصريحات رسمية من الوفد الكردي تشير الى تحالفها مع أية كتلة أخرى، سوى تحفظها على شخصيات محددة في القائمة العراقية برئاسة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي.

لكن الائتلاف الكردي وضع نصب عينيه حزمة من الاولويات قبل التفاوض مع اية جهة، من اهمها تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي والمتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، اضافة الى صرف ميزانية قوات حرس الاقليم "البيشمركة" من بغداد، وكذلك التوصل الى حلول حول عقود نفط وقعتها حكومة الاقليم مع شركات اجنبية، فضلا عن عدم المساس بالنظام الفدرالي المنصوص عليه في الدستور العراقي.

وكانت مصادر كردية قد أشارت في وقت سابق لـ(آكانيوز) أن الوفد الكردي المفاوض سيطالب بـ ٢٥ ٪ من المناصب الحكومية ببغداد، منها رئاسة الجمهورية، اضافة الى وزارة سيادية.

ويملك الكرد ٥٧ من أصل ٣٢٥ مقعداً يتألف منها مجلس النواب العراقي، منها ٤٣ مقعدا للتحالف الكردستاني، وثمانية مقاعد لقائمة التغيير، واربعة مقاعد للاتحاد الاسلامي، ومقعدان للجماعة الاسلامية.

من جانبه، قال الخبير القانوني حسن الياسري إن "المادة ١٤٠ من الدستور بمضمونها تتجاوز السقف الزمني"، مشيرا الى أن "دساتير الدول توضع لغرض ايجاد حل للمشكلة وليس خلق مشاكل اخرى".

واضاف الياسري أن"حل هذه القضية يتم بالتوافق بين جميع الكتل، فالقضية مهمة ومصيرية والافتاء بشأنها امر عسير، ولايمكن القول ان المادة ١٤٠ انتهت دستوريا".

وخصصت المادة ١٤٠ من الدستور العراقي لحل مسألة المناطق المتنازع عليها على ثلاث مراحل تبدأ بتطبيع الأوضاع في تلك المناطق ودفع تعويضات للسكان المتضررين سابقا ومن سيتضررون من تطبيق المادة الآن، والمرحلة الثانية إجراء إحصاء للسكان، والمرحلة الثالثة إجراء استفتاء شعبي للآراء لتحديد العائدية الإدارية لتلك المناطق الى اقليم كردستان او بغداد.

وكان الدستور قد حدد سقفا زمنيا لتنفيذ المادة وهو ٣١ كانون الاول من عام ٢٠٠٧، لكن المادة لم تجد طريقها الى التنفيذ بسبب التعقيدات التي رافقت العراق منذ سقوط النظام العراقي في ٢٠٠٣، ويصر الكرد على تنفيذ المادة باعتبارها خارطة الطريق الوحيدة لحل أزمة تلك المناطق، لكن أطرافاً أخرى تقول ان المادة الدستورية انتهت بانتهاء المدة المخصصة لتنفيذها.

وكانت الحكومة العراقية قد قامت قبل عام ٢٠٠٣ بعمليات تغيير ديموغرافية في العديد من مناطق البلاد، وأجرت تغييراً في خارطة بعض المحافظات لأسباب سياسية، حيث اقتطعت أقضية ونواحي من كركوك وألحقتها بصلاح الدين والسليمانية، ومن كربلاء وألحقتها بمحافظة الانبار ومن أربيل وألحقتها بنينوى وغير ذلك.